

ونائى

(١٢ - ٢)

obeykandl.com

معاهدة المحالفة الثلاثية

المؤرخة في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

المادة (١)

ان الأطراف السامية المتعاقدة يعد بعضها بعضاً بتبادل السلام والصدقة وبأن لا تدخل في اتفاق أو تعهد يكون موجهاً الى أي من دولها ، وهي تتعهد بأن تتبادل الرأي في المسائل السياسية والاقتصادية ذات الصبغة العامة والتي يمكن ان تعرض ، وتعد بتقديم يد المساعدة المتبادلة على قدر ما تسمح به مصالحها الخاصة

المادة (٢)

في حالة ما إذا هوجت ايطاليا من جانب فرنسا دون أن تتحرش بها تحرشاً مباشراً ولأني سبب من الأسباب فإنه يكون على كلا الطرفين المتعاقدين الآخرين أن يقدموا لها المساعدة ويؤازروها بكل قواهما . وتأخذ ايطاليا على نفسها مثل هذا العهد في حالة حدوث اعتداء من فرنسا على المانيا لا يبرره تحرش مباشر

المادة (٣)

إذا هوجم طرف أو طرفان من الاطراف السامية المتعاقدة دون تحرش مباشر من جانبه أو جانبيهما ودخل او دخلا في حرب مع اثنتين او اكثر من الدول العظمى التي لم توقع هذه المعاهدة فان حالة التعاهد تعتبر حاصلة في الوقت نفسه بالنسبة لكل الاطراف السامية المتعاقدة .

المادة (٤)

في حالة ما إذا هددت دولة عظمى لم توقع هذه المعاهدة ، أمن بلاد أحد الاطراف السامية المتعاقدة ورأى الطرف المهدد نفسه مضطراً لمحاربة تلك الدولة ، يتعهد كلا الطرفين بأن يراعي الحياد مع العطف حيال حليفتها ولكل من هذين الطرفين أن يحتفظ لنفسه بحق الاشتراك في الحرب إذا رأى ضرورياً أن يشترك مع حليفه .

المادة (٥)

إذا هدد سلام أحد الاطراف السامية المتعاقدة في الظروف التي نصت عليها المواد الآتفة الذكر فان الاطراف السامية المتعاقدة تتفاهم في الوقت المناسب على الاجراءات الحربية التي ينبغي أن تتخذ للتأزر المشترك . وهي تتعهد من الآن فصاعداً في جميع حالات الاشتراك في حرب من الحروب بأن لاتعقد هدنة أو صلحاً أو معاهدة إلا على أساس اتفاق متبادل مشترك

المادة (٦)

تعهد الاطراف السامية المتعاقدة بعضها بعضاً بكتمان خوى المعاهدة الحالية ووجودها

المادة (٧)

يسري مفعول هذه المعاهدة من يوم تبادل صورها المبرمة لخمس سنوات

المادة (٨)

يجب تبادل الصور المبرمة لهذه المعاهدة في فيينا في مدة ثلاثة أسابيع أو قبل ذلك اذا أمكن .

(ختم) ٧٠٥ . ب رويس

فيينا في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

(ختم) كالنوكي

(ختم) ث . زوييلانت

٢

معاهدة المحالفة الثلاثية الثمانية

المؤرخة في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧

(بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا)

المادة (١)

تؤكد معاهدة المحالفة المعقودة في فيينا في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ بين الدول
الموقعة على المعاهدة الاضافية الحالية وتبقى على امتدادها كله لغاية ٣٠ مايو
سنة ١٨٩٢

المادة (٢)

تبرم هذه المعاهدة وتتبادل في برلين النسخ المبرمة في خلال خمسة عشر
يوماً أو أقل اذا أمكن .

برلين في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧ (ختم) ف . بسمرك
(ختم) ستسيشيني
(ختم) لوني

٣

معاهدة الضمان المجدد بين المانيا والروسيا

مؤرخة في ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧

انه لرغبة بلاطى المانيا والروسيا الامبراطورين في تثبيت دعائم السلام العام
بتفاهم بينهما يؤمن مركز دفاع كل من الدولتين قدقررنا بالنظر إلى أن المعاهدة
السرية والبرتوكول السرى اللذين وقعتهما ثلاثة بلاطات المانيا والروسيا والنمسا
والجر في سنة ١٨٨١ وجددوها في سنة ١٨٨٤ ينتهيان في ١٥ و٢٧ يونيو سنة
١٨٨٧ أن يقويا الاتفاق السائد بينهما باتفاق منفرد .

.
.

المادة (١)

في حالة ما اذا وجد أحد الاطراف السامية المتعاقدة في حرب مع دولة
عظمى ثالثة يلتزم الطرف الآخر الحياض مع العطف ويعنى بحصر الخلاف في
موضعه . ولا يسرى هذا النص في حالة وقوع حرب ضد النمسا أو فرنسا إذا
كانت هذه الحرب قد حدثت باعتماد أحد الطرفين الساميين المتعاقدين على
أى من الدولتين الاخيرتين .

المادة (٢)

تعترف المانيا بحقوق روسيا التي اكتسبتها على مر الايام في شبه جزيرة
البلقان وبخاصة شرعية نفوذها المتوقف الحاسم في بلغاريا والروملى الشرقى .
ويتعهد كلا البلاطين بأن لا يسمحا بتعديل الحالة الراهنة لارضى شبه الجزيرة
الاتفة الذكر بدون اتفاق سابق بينهما . وفي هذه الحالة أن يقاوما كل محاولة
تخرق هذه الحالة الراهنة أو تعديلا دون موافقتها :

المادة (٣)

يعترف البلاطان بالصيغة الأوروبية التي تربط كليهما فيما يتعلق بمبدأ
أفعال مضايق البوسفور والدردينيل - ذلك المبدأ القائم على القانون الدولي
والمؤكد بالمعاهدات والملخص في تصريح مندوب روسيا المفوض الثاني في
جلسة مؤتمر برلين المعقودة في ١٢ يولييه (برتوكول رقم ١٩)
وميسهران معاً على ألا تعمل تركيا استثناءات من هذه القاعدة لمضايقة
أية حكومة كأن تعطى الجزء الذي يؤلف المضايق في امبراطوريتها الدولة محاربة
لستخدامه في عمليات حربية . وسيعلم البلاطان تركيا في حالة خرق هذا المبدأ
أو اذا اقتضى الأمر دفع خرق يهدد بالوقوع انهما سيعتبرانها حالئذ كما لو
كانت في حالة حرب مع الطرف المجنى عليه كما يعتبران الضمانات التي تضمنت
بها معاهدة برلين الحالية الرهنة لارضيتها كما لو كانت باطلة المفعول .

المادة (٤)

تكون هذه المعاهدة سارية المفعول في خلال ثلاث سنوات محسوبة من
يوم تبادل الصور المبرمة

المادة (٥)

يعد الطرفان، الساميان المتعاقدان أحدهما الآخر بكتان فحوى هذه المعاهدة
والبرتوكول المرفق بها ووجودهما

المادة (٦)

تبرم هذه المعاهدة وتبادل الصور المبرمة في خمسة عشر يوماً وان
أمكن قبلها .

برلين في ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧ (ختم) الكونت بسمرك
(ختم) الكونت بول شوفالوف

بروتوكول ملحق سري جداً

تكلمة لنصوص المادتين ٢ و٣ من المعاهدة السرية المؤرخة اليوم قد اتفق كلا البلاطين على النقط الآتية :

١ - تعضد المانيا روسيا كما هي الحال الى الآن في أن تعيد الى بلغاريا حكومة منظمة شرعية وتمد بان لا توافق بحال من الاحوال على ارجاع البرنس فون باتنبرج .

٢ - اذا وجد جلالة قيصر روسيا نفسه مضطراً الى أن يتولى مهمة الدفاع عن مدخل البحر الاسود صيانة لمصالح روسيا فان المانيا تتعهد بأن تقف على الحياد وأن تعضد أديبا وديپلوماسيا الاجراءات التي قد يراها جلالاته ضرورية لابقاء مفتاح امبراطوريته في يده .

٣ - يؤلف هذا البرتوكول جزءاً لا ينفصل عن المعاهدة السرية الموقع عليها اليوم في برلين ويكون له مفعولها ويسري سريانها .

• • • • •

برلين في ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧

(ختم) الكونت بسمرك
(ختم) الكونت بول شوفالوف



التحالف بين فرنسا والروسيا

من وزير خارجية روسيا مسيو فون جيرس
الى السفير الروسي في باريس مسيو دي هورنيم

بپترسبورج في ٩ / ٢١ أغسطس سنة ١٨٩١

ان الحالة الاوربية التي خلقها تجديد المحالفة الثلاثية... والتعاضيد المحتمل من بريطانيا العظمى للاغراض السياسية التي تنوخواها هذه المحالفة قد اقتضيا أن أتبادل الرأي وسفير فرنسا السابق أثناء اقامة مسيو دي لا بولاى هنا في الموقف الذي يكون أخلق بحكومتينا اتباعه في الظروف القائمة وبالنظر الى احتمالات بعينها . إذ كانت هاتان الحكومتان — وان بقيتا بعيدتين عن كل محالفة — لا تقلان عن غيرها اخلاصاً في الرغبة في احاطة السلام بسياج من الضمانات الفعالة .

لذلك رأينا أنفسنا مضطرين لصوغ النقطتين الآتيتين وهما :

(١) لتعمين الاتفاق الودي الذي يؤلف بينهما وتأكيده ، ورغبة في العمل مماً على حفظ السلام الذي يرغبانه من كل قلبيهما ، تصرح الحكومتان بان تنفقا على كل مسألة يمكن أن تعرض السلام العام للخطر .

(٢) اذا تعرض السلام بالفعل للخطر ، وعلى الاخص اذا باتت احدى الدولتين مهددة باعتداء وجب أن يتفاهم الفريقان على الاجراءات التي يقتضى وقوع هذين الاحتمالين من الحكومتين اتخاذها مباشرة وفي الحال .

وأني أُنشرف بمد إذ عرضت على القيصر أمر هذا التبادل للرأى ونص
القرارات التى نشأت من هذا التشاور ، بأن أبلغكم أن جلالته تنازل فوافق
على مبادئ التفاهم (التحالف) وأنه يسه أن توافق عليه الحكومتان .
وإذ أبلغكم ارادة صاحب الجلالة ورأيه هذا أرجو أن تنفضوا بعرضه
على الحكومة الفرنسية واحاطى بالقرارات التى تتخذها في شأنه .

جيرسى



الاتفاق الروسي الفرنسي العسكري

(مشروع مؤرخ في أغسطس سنة ١٨٩٢)

انه رغبة من فرنسا والروسسيا في المحافظة على السلام وقصداً منها الى اتخاذ الاجراءات استعداداً للحرب دفاعية قد تشعلها قوى المحالفة الثلاثية باعتبارها ، لا الى أي غرض آخر قد اتفقت الدولتان على مايلي :

(١) اذا هوجمت فرنسا من ناحية المانيا أو من جانب ايطاليا بمساعدة المانيا فان روسيا توجه كل ما تيسر لها من قوى لمهاجمة المانيا :
واذا هوجمت روسيا من جانب المانيا أو من النمسا بمساعدة المانيا فان فرنسا توجه كل ما يتيسر لها من قوى لقتال المانيا .
(٢) اذا عبأت دول المحالفة الثلاثية أو احدى هذه الدول جيوشها ووجب أن تعي فرنسا والروسسيا جميع قواهما بمجرد العلم بهذا الحادث دون ما حاجة الى تفاهم سابق، وأن توجهها هذه القوى قريباً من الحدود ما أمكن .

(٣) يجب أن تبلغ القوى التي يتيسر توجيهها ضد المانيا ١٣٠٠٠٠٠٠ من جانب فرنسا و ٧٠٠٠٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠٠٠ من جانب روسيا ، وأن تزحف هذه القوى بكل همة وسرعة بحيث يكون على المانيا أن تحارب شرقاً وغرباً في وقت واحد .

(٤) تتشاور هيئتا أركان حرب البلدين كل وقت فيما يجب اتخاذه لتنفيذ

هذه الاجراءات المنصوص عليها وتمهيد هذا التنفيذ . وعليها
أن تبلغ كل منهما الاخرى في زمن السلم كل ما اتصل أو يتصل بها
عن جيوش دول المحالفة الثلاثية . كما يجب أن تدرس وتمعد
الوسائل والطرق التي لا بد منها في أوقات الحرب لتبادل
هذه التبليغات

(٥) لا تعقد فرنسا والروسيا صلحاً منفرداً .

(٦) يستمر هذا الاتفاق مادامت المحالفة الثلاثية قائمة .

(٧) تبقى جميع هذه النصوص طي الكتمان الشديد

توقيع الوزير :

توقيع الوزير :

الجنرال رئيس قائد الفرقة

هيئة أركان الحرب المستشار

أوبروتشيف وكيل هيئة أركان حرب الجيش

بواديفر

من وزير الخارجية الروسية مسيو دي جيرس
إلى سفير فرنسا في بطرسبرغ مسيو دي منتبيللو

سري جداً

بطرسبرغ في ١٥ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣

أرى من واجبي بعد إذ اطلمت ، بناء على أمر مولاي القيصر ، على مشروع
الاتفاق العسكري الذي وضعته هيئتنا أركان حرب الجيشين الروسي والفرنسي .
في شهر أغسطس سنة ١٨٩٢ ، وقدمت مذكري عنه الى القيصر أن أبلغ سعادتك
أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه جلالة القيصر مبدئياً وكما أمضاه الجنرال
أوبروتشيف والجنرال بواديفر ، يمكن اعتباره في صيغته الحالية كأنه مقبول

نهائياً . — وعلى ذلك تكون هيئتنا أركان الحرب بحيث تستطيعان أن تتفاهما في كل وقت وأن تبلغ كل منهما الاخرى كل المعلومات التي يمكن أن تكون نافعة لهما .

جبرس

من السفير الفرنسي في بطرسبرغ مسيو دي مونتبيللو

إلى وزير الخارجية الروسية مسيو دي جبرس

بطرسبرغ في ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣ و ٤ يناير ١٨٩٤

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أنني تلقيت الكتاب المؤرخ في ١٥ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ الذي تفضلتم سعادتكم بإفادتي فيه بأنكم بعد إذ اطلعتكم بناء على أمر جلالة القيصر على مشروع الاتفاق العسكري الذي وضعته هيئتنا أركان حرب الجيشين الروسي والفرنسي وقدمتم به مذكرة الى القيصر ، رأيتم من واجبكم أن تبلغوني أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه جلالتكم مبدئياً وكما وقعته مندوباً الحكومتين الجنرال اوبرتشفيف والجنرال دي بواديفر في شهر أغسطس ١٨٩٢ ، يمكن اعتباره من الآن فصاعداً كأنه مقبول نهائياً .

وقد بادرت فأبلغت حكومتى هذا القرار ففوضت إلي أن أصرح لسعادتكم مع الرجاء بإطلاع جلالة القيصر على هذا القرار ، بأن رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية أيضاً يعتبران الاتفاق العسكري المذكور اتفاقاً والذي وافق كلا الجانبين على نصه كأنه ساري المنعول من الآن فصاعداً .

وعملاً بهذا الاتفاق سيكون في استطاعة هيئتي أركان الحرب من الآن أن تتفاهما في كل وقت وأن تبلغ كل منهما الاخرى جميع المعلومات التي يمكن ان تكون نافعة لهما

مونتبللو

٦

تجديد وتغيير المحالفة

بين فرنسا والروسيا سنة ١٨٩٩

من وزير الخارجية الروسية الكونت مورافيف
الى وزير الخارجية الفرنسية ميسو ديلكاسيه

بپرسبورج في ٢٨ يوليه — ٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

أرجو أن تكون الايام القليلة التي قضيتها معها يا صاحب السعادة بين ظهرانينا قد أتاحت لسعادتك من جديد الاقتناع بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة التي تربط روسيا بفرنسا .

ولسكي يتجدد الاعراب عن هذا الشعور قد تنازل القيصر اجابة للارغبة التي أبديتها معها سمادتكم لجلالته ، فقوضي في أن أقترح عليكم ياسعادة الوزير أن نتبادل المكاتب لاثبات مايلي :

« ان الحكومة الروسية القيصرية وحكومة الجمهورية الفرنسية ، سعياً منهما على الدوام الى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الاوربية تؤكدان الاتفاق الديبلوماسية الذي يعرب عنه كتاب الميسو دي جيرس المؤرخ في ٩ — ٢١ أغسطس سنة ١٨٩١ وكتاب البارون مورنهم المؤرخ في ١٥ — ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ورد الميسو ريبو المؤرخ أيضاً في ١٥ — ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١

« وهما تقرر ان مشروع الاتفاق العسكري الذي يكمل الاتفاق السابق الذكر الوارد في كتاب الميسو دي جيرس المؤرخ في ١٥ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وكتاب الكونت دي مونتيبيللو المؤرخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣

و ٤ يناير سنة ١٨٩٤ يبقى ساري المفعول ما بقى الاتفاق الديبلوماسية
المعقود بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدائمة .

وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات
المذكورة ووجودها . »

وانى انتهز فرصة تبليغكم ماتقدم لآجددلكم ياسعادة الوزير فائق الاحترام .
(توقيع) الكونت مورافيف

من وزير خارجية الجمهورية الفرنسية السيو دل كاسيه

الى وزير خارجية روسيا الكونت مورافيف

بطرسبورج فى ٢٨ يوليه و ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

ياسعادة الوزير

فى يوم الاحد الفسائت لما أبدت لجلالة القيصر بعد موافقة جلالتة رأى
فى نعم تآ كيد اتفاقنا الديبلوماسية المؤرخ فى شهر أغسطس سنة ١٨٩١ وفى
جدوى تثبيت الاتفاق العسكرى الذى يقوم مقام الاتفاق الديبلوماسية
تنازل جلالتة فصرح لى بأن آراءه تطابق كل المطابقة آراء حكومة الجمهورية
وفى كتابكم الذى تفضلتم بارساله الى فى صباح اليوم شرفتمونى
فيه باخبارى بأن جلالة القيصر تنازل فأقر الصيغة الاتية التى يوافق عليها
رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية كل الموافقة والتى تم التماهم عليها من قبل
بين سمادتكم وبنى :

« ان حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة الروسية القيصرية سمعيا
منهما على الدوام الى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الاوروبية
تؤكدان الاتفاق الديبلوماسية الذى يعرب عنه كتاب الميودى جيرس المؤرخ
فى ٩ - ٢١ أغسطس سنة ١٨٩١ وكتاب البارون مورينهم المؤرخ فى ١٥ و ٢٧
أغسطس سنة ١٨٩١ ورد الميوريو المؤرخ أيضا فى ١٥ و ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١

«وهما تقرران أن مشروع الاتفاق العسكري الذي يكمل الاتفاق السابق
الذكر والوارد في كتاب المسيو دي جيرس المؤرخ في ١٥ و ٢٧ ديسمبر سنة
١٨٩٣ وكتاب الكونت دي موتبيللو المؤرخ ٣٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وفي ٤
يناير سنة ١٨٩٤ يبقى سارى المقبول مابقى الاتفاق الدبلوماسي المعقود
بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدائمة

وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات
المذكورة ووجودها»

وأني مقتبط ياسمادة الوزير بأن الايام القليلة التي أمضيتها في بطرسبرغ
قد أتاحت لي الاقتناع من جديد بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة التي
تؤلف ما بين فرنسا والروسيا وأرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام
(توقيع) دلنكاسيه

٧

معاهدة بين بريطانيا العظمى واليابان

عن الصين وكوريا

لندن في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢

ان حكومتى بريطانيا العظمى واليابان ، اللتين لا تحدهما سوى الرغبة في المحافظة على الحالة الراهنة والسلام العام في الشرق الأقصى ولأنه يعنيهما فوق ذلك عناية خاصة أن يحافظا على استقلال امبراطورية الصين وامبراطورية كوريا وعلى أملاكهما وأن يضمنا في هذين البلدين للدول جميعا فرصا واحدة في التجارة والصناعة ، قد اتفقتا على مايلي :

المادة (١)

ان الطرفين الساميين المتعاقدين اللذين اعترفا في الوقت الحاضر باستقلال الصين وكوريا ، يعلنان أنهما غير خاضعين في هذين البلدين لتأثيرات حالات قسسية عدائية أيا كانت . لكنه فيما يتعلق بمصالحهما الخاصة ، وهي بالنسبة لبريطانيا العظمى في الصين على الاخص وبالنسبة لليابان المصالح الممتازة التي لها في كوريا من الوجهة السياسية والوجهتين التجارية والصناعية فوق ما لها من مصالح في الصين ، يعترف الطرفان الساميان المتعاقدان بأن في مكنة كليهما أن يتخذوا الاجراءات التي لا تكون مندوحة عن اتخاذها لصون هذه المصالح اذا هددتها مسلك عدائي من جانب دولة أخرى أو قلاقل تقع في الصين أو كوريا فترتب على ذلك أن يصبح من الضروري لأي من الطرفين الساميين المتعاقدين التدخل لحماية أرواح رعاباه وأملاكهم

المادة (٢)

إذا حدث أن تورطت بريطانيا العظمى أو اليابان في أثناء دفاعها عن مصالحها التي سبق وصفها ، في حرب مع دولة أخرى ، فإن الطرف السامي المتعاقد الآخر يلتزم الحياد التام ويعنى بأن يهول دون اشتراك دول أخرى في القتال ضد حايغه

المادة (٣)

إذا انضمت في الحالة المتقدمة دولة أو دول أخرى إلى أعمال عدائية موجّهة ضد هذا الحليف فإن الطرف السامي المتعاقد الآخر يبادر إلى معونته ويقاوم في جانبه ويعقد الصلح بالاتفاق معه

المادة (٤)

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ألا يعقد أحدهما بدون أن يسأل الآخر اتفاقاً منفرداً مع دولة أخرى يضر بالمصالح السابق وصفها .

المادة (٥)

كلما تعرضت في رأي بريطانيا العظمى أو اليابان المصالح الآتفة الذكر للخطر أبلغت كل من الحكومتين الأخرى عن ذلك بأسهاب وبدون تحفظ.

المادة (٦)

يسرى مفعول هذا الاتفاق عقب يوم توقيعه مباشرة ويظل قائماً خمس سنوات ابتداء من ذلك اليوم .
فإذا لم يعلن أحد الطرفين الساميين المتعاقدين انتهاءه قبل مضي خمس السنوات باثني عشر شهراً سرى مفعوله سنة تلي اليوم الذي يعلن فيه هذا الطرف السامي المتعاقد أو ذلك انتهاءه . فإذا كان أحد الحليفين مشتبكا في

حرب في وقت يحل فيه الاجل المعين لانتهائه، لبثت المحاكمة قائمة إلى أن يعقد الصلح.

.
.

(توقيع) لندسدون

الوزير الاول لخارجية صاحب الجلالة البريطانية

(توقيع) هاياشي

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالة امبراطور

اليابان لدى بلاط سان جيمس



الاتفاقية الروسية البلغارية

المؤرخة في مايو سنة ١٩٠٢

مشروع

١

هذا الاتفاق لا يتوخى أغراضاً عدوانية وإنما هو إجراء يقابل الاتفاقية العسكرية المعقودة بين النمسا والمجر ورومانيا .

٢

هذا الاتفاق كما قيل في المادة الأولى عمل موجه ضد النمسا والمجر ورومانيا فقط ولا يجوز أن يوجه ضد تركيا أو ضد أية دولة بلقانية أخرى .

٣

تضمن الروصيا بكل قواها المحافظة على الأراضى البلغارية وسلامتها

٤

في حالة ما اذا هوجمت بلغاريا أو روسيا أو كلتا الدولتين معاً من جانب النمسا والمجر أو رومانيا أو من جانبها معاً أو من ناحية المحالفة الثلاثية تكون الدولتان المتعاقدتان ملزمتين باستخدام كل قواهما ووسائلهما في محاربة المهاجمين دون أن تتهيأ أية تضحية وذلك ابتغاء احراز النصر الكامل .

٥

اذا هددت بلغاريا وحدها من جانب رومانيا دعيت القوى البلغارية الى حمل السلاح ضد رومانيا . لكنه بالنظر الى المساعدة الأديية بل المسلحة التي وعدت بها النمسا والمجر رومانيا تتعهد روسيا بأن تعضد بلغاريا

ديبلوماتيكياً . فاذا ذهبت النمسا الى حد تقديم المساعدة الفعلية لرومانيا زودت
الروسيا ببلغاريا بالمعونة الكافية للاحاق الهزيمة بالنمسا .

فاذا هوجمت الروسية من جانب النمسا والمجر ورومانيا أو من جانب المحالفة
الثلاثية دون أن تبدأ الحرب ضد بلغاريا كانت بلغاريا أيضاً ملزمة بتعبئة قواها
وحشدتها بناء على خطة توضع اذا طلبت منها الروسية بدء الهجوم على جنود النمسا
والمجر ورومانيا .

٦

اذا نشبت حرب بين الروسية وبلغاريا من جانب ورومانيا والنمسا والمجر أو
المحالفة الثلاثية من الجانب الآخر ، وقعت بلغاريا على الحياد التام تجاه تركيا
واستعملت منتهى الحذر في معاملتها لها حتى لا توجد بخلافها مع تلك الدولة
تعقدات في الحالة انعاماً .

وفيما يتعلق بما تقدم تحشد بلغاريا جيشها على الطونة للملاقاة رومانيا ويكون
ذلك وفقاً لخطة رسم بحيث تبقى جانباً صغيراً من قواتها في الجهة الاخرى من
البلقان للملاحظة الحدود والمحافظه على النظام والهدوء في نفس بلادها .

٧

الخطط اللازمة لتعبئة الجيش البلغاري وتوابعه وحشدتها كذلك الخطط
اللازمة للدفاع والزحف حسباً تقتضيه الواجبات والاغراض التي تعينها هيئة
أركان حرب الجيش الروسي ، يجب وضعها قبلاً بارشاد هيئة أركان حرب
الجيش الروسي بالاشتراك مع وزارة الحربية البلغارية . وتعرض هذه الخطط
على جلالة قيصر الروسية ليقرها ، واذا لزم الامر ليطلع عليها بعد ذلك
ويصححها ويكملها .

القيادة العليا لقوات روسيا وبلغاريا أثناء الحرب وإدارة الأعمال الحربية سواء أكان الجيشان مجتمعين أم منفصلين وبمباراة أخرى يجاربان في ميادين مختلفة تكون على كل حال للقائد الروسى الأعلى ، ويكون لصاحب السمو القيصرى أمير بلغاريا حقوق القيادة العليا في جيشه ولقب القائد الأعلى ويصدر أوامره شخصياً لهذا الجيش . فاذا رغب سموه في النزول عن هذه الوظيفة لذات أخرى وجب اختيار هذه الذات والمثل أيضاً رئيس هيئة أركان حرب الجيش بعد اتفاق سابق مع وزارة الحربية الروسية وبموافقة جلالة قيصر روسيا .

وتسهيلاً للتعامل مع المعسكر الروسى العام يُخصص لمعسكر عام قيادة الجيش البلغارى العليا جنرال من الجيش الروسى ويُخصص لهذا الجنرال ضابط أركان حرب . ويلحق بكل قائد فيلق أو قسم خاص من الجيش البلغارى ضابط أركان حرب روسى . ولجميع هؤلاء الأشخاص في الفصل في المسائل المتعلقة بعمليات القتال صوت استشاري .

كذلك يُخصص لمعسكر القيادة الروسية العليا العام جنرال أو ضابط أركان حرب بلغارى يعينه صاحب السمو القيصرى أمير بلغاريا .

لسفن القتال والنقلات التابعة للأسطول الروسى الحلق فى أثناء الحوادث الحربية فى الانتفاع بجميع الموانئ البلغارية والتزود منها بالمواد الغذائية على اختلاف أنواعها واتخاذ الاجراءات اللازمة لايقادها والدفاع عنها .

يكون الاسطول البلغارى الحربى والتجارى تحت تصرف قائد الاسطول

الروسى العام الذي يكول له الفصل في كل التكاليفات التى يرى وجوبها سواء
كانت هذه التكاليفات مشتركة أم منفردة .

١٠

هذا الاتفاق يصبح نافذ المفعول بمجرد التوقيع عليه وهو سر من أسرار
الدولة ذو شأن ممتاز .

(توقيع) الجنرال ماجور شيلنسكى .



معاهدة بين بريطانيا العظمى وفرنسا

عن مصر ومراكش

مؤرخة ٨ ابريل ١٩٠٤

المادة (١)

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوي تغيير الحالة السياسية في مصر وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها أنها لن تعرقل اجراءات انجازه في هذه البلاد بطلب توقيت الاحتلال البريطاني أو بأية صورة أخرى ، وأنها توافق على مشروع الامر الحديوي المرفق بهذه الاتفاقية والمشمول على الضمانات التي ترى ضرورة لحماية مصالح حملة سندات الدين المصري على شرط أنه بعد نفاذ مفعوله لا يدخل عليه تعديل ما الا بموافقة الدول الموقعة على اتفاقية لندن المؤرخة في ١٨٨٥ وقد اتفق على أن تسند الادارة العامة للأثار في مصر الى عالم فرانسى كما كانت الحال من قبل .

المادة (٢)

تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية في مراكش . وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن من اختصاص فرنسا السهر على الهدوء في هذه البلاد وتقديم المساعدة لها في كل ما تحتاج اليه من اصلاحات ادارية واقتصادية ومالية وعسكرية وذلك على الاخص لانها جارة متاخمة على مسافة طويلة من مراكش . وهي تعلن أنها لن تعرقل اجراءات فرنسا المتعلقة بذلك على شريطة أن

لأتمس هذه الاجراءات الحقوق التي تتمتع بها بريطانيا العظمى في مراکش
بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعمادات بما في ذلك حق الملاحة الساحلية
بين الموانئ المرآكشية وهو الحق الذي بات من نصيب السفن الانجليزية
منذ ١٩٠١

المادة (٣)

ستراعي حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها الحقوق
التي تتمتع بها فرنسا بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعمادات في مصر بما في
ذلك الحق المعطى للسفن الفرنسية في الملاحة الساحلية بين الموانئ المصرية

المادة (٤)

بالنظر الى أن الحكومتين سواء في الاخذ بمبدأ حرية التجارة في مصر
وفي مراکش كذلك ، فانهما تملنان أنهما لن تجاولا اجحافا سواء في وضع
الرسوم الجركية أو غيرها ، أو في وضع التعريفات الخاصة بالنقل على السكك
الحديدية .

وتتمتع تجارة كل من الامتين مع مراکش ومع مصر أثناء مرورها
بالممتلكات الفرنسية والبريطانية في أوروبا بمعاملة واحدة . وسينظم اتفاق
بين الحكومتين شروط هذا المرور ويعين طرقه .

وهذا التعهد المتبادل يبقى سارى المفعول ثلاثين سنة فاذا لم يندربانتهائه
قبل انتهاء أجله بسنة على الاقل ، امتد هذا الاجل خمس سنوات قابلة
للتجديد خمسا أخرى

ومع ذلك فتحتفظ الحكومة الفرنسية في مراکش وحكومة صاحب
الجلالة البريطانية في مصر كل لنفسها بالسهر على ان يكون منح الامتيازات
فيما يتعلق بالطرق والسكك الحديدية والموانئ الخ بشروط لا يكون من شأنها
انتقاص سلطة الدولة على هذه المشروعات الكبيرة

المادة (٥)

تعلمن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستخدم نفوذها في أن لا تكون الشروط التي تطبق على الموظفين الفرنسيين الذين هم في خدمة المصالح المصرية في الوقت الحاضر أقل نفعاً من الشروط التي تطبق على الموظفين الإنجليز الذين يشغلون وظائف مماثلة

وإذا خول الموظفون البريطانيون الذين هم في الوقت الحاضر في خدمة المصالح المراكشية شروطاً مطابقة فلن تعارض حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها في ذلك

المادة (٦)

لضمان حرية المرور من قناة السويس تعلمن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موافقتها على نصوص معاهدة ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ وسريان مفعولها ولما كانت حرية المرور من قناة السويس مضمونة بهذه الكيفية فيقف تنفيذ الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٨ والفقرة الثانية من هذه المادة أيضاً

المادة (٧)

لضمان حرية المرور من مضيق جبل طارق قد اتفقت كلتا الدولتين على أن لا تسمحوا بإقامة تحصينات أو استحكامات خطية من أي نوع على جزء الساحل المراكشي الواقع بين مالميله والمرتفعات التي تطل على شاطئ سيبيو الايمن (وذلك فيما عدا هذين الموضعين)

ولا يسري هذا النص مع ذلك على المواضع الواقعة على الساحل المراكشي في البحر الأبيض المتوسط والتي تحتلها أسبانيا في الوقت الحاضر .

المادة (٨)

بالنظر الى شعور الحكومتين بالصدقة الخالصة لاسبانيا فهما تراعيان مراعاة خاصة المصالح الناشئة لاسبانيا من مركزها الجغرافي ومن الاراضي التي تمتلكها على الساحل المرأ كشي في البحر الابيض المتوسط ومستفاهم الحكومة الفرنسية مع الحكومة الاسبانية على هذه المصالح . والاتفاق الذي يتم بين فرنسا وأسبانيا على هذا يبلغ لحكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة (٩)

قد اتفقت الحكومتان على أن تعضد كل منهما الاخرى دبلوماسياً في تنفيذ نصوص هذا التصريح عن مصر ومراكش .

لندن في ٨ ابريل ١٩٠٤ م

بول كامبون لانسدون

اتفاق سرى ملحق

بمعاهدة ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

بين بريطانيا العظمى وفرنسا

المادة (١)

اذا اضطرت الظروف القاهرة احدى الحكومتين الى تغيير سياستها حيال مصر ومراكش ، فان التعهدات التي تبادلتها كلتاها في المواد ٤ و٦ و٨ من التصريح المعلن اليوم تبقى على حاتها سارية المفعول .

المادة (٢)

ان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتنوي في الوقت الحاضر أن

تقترح على الدول أي تعديل لنظام الامتيازات والنظام القضائي في مصر
فاذا رأت الحكومة البريطانية أن من المرغوب فيه ادخال اصلاحات في
مصر يكون من شأنها جعل التشريع المصرى مماثلاً للتشريع في البلدان المتعدية
الآخري ، فان الحكومة الفرنسية لا ترفض النظر في هذه الاقتراحات على
شريطة أن تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للنظر في الطلبات
التي قد تقدمها الحكومة الفرنسية لادخال أمثال هذه الاصلاحات في مراش

المادة (٣)

قد اتفقت الحكومتان على أن جزءاً معيناً من المنطقة المراكشية تحده
ملايعة وقوطه و يصبح ضمن منطقة النفوذ الاسبانية في اليوم الذي
تقطع فيه سيادة السلطان عليه وان ادارة الساحل الممتد من ملايعة الى مرتفعات
شامليء سيبو الاين — وهذا غير داخل — تنتقل الى اسبانيا .

على انه يجب أن توافق اسبانيا رسمياً على النصوص الواردة في المادتين
٤ و٧ من التصريح المعلن اليوم وان تتعهد بتنفيذها .

كذلك على اسبانيا أن تتعهد بان لا تصرف في الاراضي الواقعة تحت
سيادتها أو في منطقة نفوذها أو في بعضها .

المادة (٤)

اذا وقفت اسبانيا موقف الرفض حيال مطالبتها بالموافقة على نصوص
المادة المتقدمة فان الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى يصبح على الرغم
من ذلك قابلاً للتطبيق في الحال على نحو ما جاء في التصريح المعلن اليوم .

المادة (٥)

اذا لم يتيسر الحصول على موافقة الدول الاخرى على الامر المذكور في المادة الاولى من التصريح المعلن اليوم فلا يكون لدى حكومة الجمهورية الفرنسية ما تعترض به على تسديد الديون المضمونة بالتمتازة الموحدة بعد ١٥ يولييه سنة ١٩١٠

لندن في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤



مشروع معاهدة بين روسيا والمانيا

(وهو المسمى بمعاهدة بيجركو المؤرخة في ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٥)
ان صاحبي الجلالة الامبراطورية قيصر روسيا من جهة و امبراطور المانيا
من جهة أخرى قد اتفقا ، لضمان السلام في أوروبا ، على النقط الاتية لمخالفة
دفاعية هجومية :

— ١ —

يتعهد كل حليف بانه في حالة وقوع اعتداء على أي من الامبراطوريتين
من جانب دولة أوروبية ، يقوم بمساعدة الحليف الآخر بكل قواته البرية
والبحرية .

— ٢ —

يتعهد كلا الطرفين الساميين المتعاقدين بالألا يعقدا سلاحاً منفرداً مع
خصم مشترك .

— ٣ —

يسري مفعول هذه المعاهدة اعتباراً من اللحظة التي يعقد فيها الصلح
بين روسيا واليابان ويبقى سارياً مادام لم ينذر بانتهائها قبل ذلك بسنة .

— ٤ —

بعد ان تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول يتولى قيصر روسيا ابلاغ
فرانسا نصها ويقترح عليها الانضمام الى معاهدة المتحالفين .

(توقيعات) غليوم نيقولوس
(بالامر) فون تشيرسكي وبوجندورف بيريليف

١١

الاتفاقية الروسية الانكليزية

المؤرخة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧

ان جلالة قيصر روسيا و جلالة ملك المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وايرلندا ومستعمرات بريطانيا العظمى فيما وراء البحار، وامبراطور الهند :

نظرا لرغبتهما الأ كيدة في التفاهم على مسائل مختلفة تتناول مصالح بلادهما في القارة الاسيوية ، وقد قررا الاتفاق على شروط يتقاضي معها من امكان حدوث سوء تفاهم بين روسيا وانكلترا وعينا لهذا الغرض مفوضين عنها :
من لدن جلالة قيصر روسيا :

كبير أمناء البلاط العالي ووزير الخارجية اسكندر ايزفولسكي
ومن لدن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والمستعمرات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند :

السير ارثر فيكولسن مندوبه فوق العادة ووزيره المفوض لدى جلالة قيصر روسيا .

فبعد تبادل الاطلاع على أوراق اعتمادهما والتثبت من صحتها اتفقا على مايلي :-

الاتفاق الخاص بفارس

حيث ان حكومتى روسيا وبريطانيا العظمى متفقتان على احترام استقلال ايران فهما ترغبان رغبة خالصة في المحافظة على النظام في جميع اراضي تلك البلاد وتشجيع تطورها السلمي ، والعمل على أن تكون كل الامم الاخرى فيما يتعلق بتجارة تلك البلاد وصناعاتها على قدم المساواة

وحيث ان الحكومتين تعتبران أن لكل منهما بالنسبة للمبادي والجغرافية

والاقتصادية مصلحة أية مصلحة في المحافظة على السلام والنظام في بعض أقاليم
إيران الواقعة من ناحية على الحدود الروسية ومن الناحية الأخرى على حدود
أفغانستان وخوزستان .

وحيث أن الحكومتين تحدوها الرغبة في تجنب كل ما من شأنه أن يؤدي
إلى تضارب مصالحهما الخاصة في أقاليم إيران .

فقد اتفقتا على ما يلي :

— ١ —

تعهد بريطانيا العظمى أولاً بأن لا تطالب لنفسها أو لمنفعة الرعايا البريطانيين
بامتيازات ما ذات صبغة سياسية أو تجارية ، كالاتيازات الخاصة بإنشاء
السكك الحديدية والبنوك والتلفرات والطرق ووسائل النقل والتأمينات ،
وذلك شمالى خط يمتد من قصر شيرين ماراً بأصفهان ويزد وقشق وينتهي
عند نقطة تقابل الحدود الروسية الأفغانية . وثانياً ألا تقيم العراقيل في سبيل
طلبات خاصة بامتيازات تعضدها روسيا في هذا القسم . ومفهوم كل الفهم
أن الأما كن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة التي لا يحق لبريطانيا العظمى أن
تطلب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر

— ٢ —

تعهد روسيا من جانبها أولاً بأن لا تطالب لنفسها أو تعضد رعاياها
الروسين أو رعايا غيرها من الدول في طلب امتيازات ما ذات صبغة سياسية
أو تجارية كالاتيازات الخاصة بإنشاء السكك الحديدية والبنوك والتلفرات
والطرق ووسائل النقل والتأمينات ، وذلك جنوبي خط يمتد من الحدود
الأفغانية ماراً بجازيق وردشان وقرمان وينتهي عند بندر عباس . وثانياً ألا
تقيم العراقيل في سبيل طلبات خاصة بامتيازات من هذا النوع تعضدها
حكومة بريطانيا العظمى . وجلي أن الأما كن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة
التي لا يحق للروسيا أن تطالب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر .

تتعهد روسيا بالألا تقيم العراقيل في سبيل منح امتيازات للرايا
البريطانيين في المناطق الايرانية الواقعة بين الخطوط المذكورة في ١ ، ٢
قبل أن تفاوض إنجلترا في هذا الشأن
وتتعهد بريطانيا العظمى بالمثل فيما يتعلق بمنح امتيازات من أى نوع
لرايا الروسين في نفس هذه المناطق الايرانية
وكل الامتيازات القائمة في الآونة الراهنة في المناطق السالفة الذكر
تبقى على حالها .

من الواضح أن إيرادات جميع الجمارك الايرانية فيما عدا جمرك فارس
وجمرك الخليج الفارسي ، وهي الإيرادات الضامنة لمبالغ وفوائد القروض التي
عقدتها حكومة الشاه وبنك الخصم والتسليف ، تظل كما كانت الحال قبل الآن
مخصصة لهذا الغرض . كذلك واضح ان إيرادات جمارك فارسان الايرانية
والخليج الفارسي وإيرادات صيد الاسماك في بحر قزوين داخل الحدود الايرانية
وإيرادات مصالح البريد والتلغرافات تخصص لوفاء القروض التي عقدتها حكومة
الشاه لذي بنك ايران الامبراطوري قبل عقد هذه المعاهدة

في حالة عدم انتظام دفع مبالغ وفوائد القروض التي عقدت لذي بنك
الخصم والتسليف وبنك ايران الامبراطوري قبل يوم توقيع هذه المعاهدة ،
وفي حالة ما ترى روسيا ضرورياً أن تفرض الرقابة على موارد الإيرادات
الضامنة لوفاء القرض المفقود لذي أول البنكين الآنف ذكرهما بانتظام - تلك
الموارد السكينة في المنطقة الموضحة في البند الثاني من المعاهدة الحالية ، وفي
حالة ما ترى بريطانيا العظمى من الضروري فرض الرقابة على موارد الإيرادات
٢ - ١٤

الضامنة لوفاء القروض المعقودة لدى ثانی البنکین المذكورین بانتظام وهي الموارد الموجودة في المنطقة الموضحة في البند الاول من المعاهدة الحالية ،
تتعهد الحكومتان الروسية والانجليزية بأن تتبادلا الرأي بصفة ودية
للاتفاق على الاجراءات اللازمة لهذه الرقابة وتتجنبنا بذلك كل المشاكل التي
يمكن أن تتعارض مع المبادئ المقررة في المعاهدة الحالية

اتفاق خاص بافغانستان

ان الطرفين الساميين المتعاقدين لرغبتهما في اقرار النظام التام على
حدودهما في آسيا الوسطى والمحافظة على السلام الدائم ، قد اتفقا على مايلي :

— ١ —

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوى تغيير مركز
افغانستان السيامي وتعهد بان تجعل تقرير نفوذها في افغانستان بصفة سلمية
فقط وألا تستخدم في افغانستان وسائل أو تحمل افغانستان على اتخاذ
اجراءات يمكن أن تهدد روسيا .

وتعلن الحكومة الروسية القيصرية من جانبها أنها تعتبر افغانستان
خارجة عن منطقة النفوذ الروسية وتعهد بأن تطالب وساطة حكومة صاحب
الجلالة البريطانية في كل معاملاتها السياسية مع افغانستان ، كما تعهد بألا تبعت
الى افغانستان بأي وكلاء

— ٢ —

أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أعلنت في المعاهدة الموقع عليها في
كابول في ٢١ مارس ١٩٠٥ أنها تعترف بالمعاهدات المعقودة مع المرحوم
الامير عبد الرحمن وأنها لا تسعى الى التدخل في ادارة البلاد الافغانية
الداخلية ، فبريطانية العظمى تعهد بألا تخرق المعاهدة الآتفة الذكر وألا

تضم أجزاء من أفغانستان أو تحتلها ، وألا تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلاد على شريطة أن يقوم الأمير بتعهداته بأزاء حكومة صاحب الجلالة البريطانية المبينة على المعاهدة السالفة الذكر .

- ٣ -

للمندوبين الروسيين والأفغانيين الموكلين اليهم تنظيم المعاملات على الحدود في أقاليمها أن ينشئوا بين بعضهم البعض صلات مباشرة متبادلة للفصل في المسائل المحلية التي ليست لها صبغة سياسية .

- ٤ -

تعلم حكومتا روسيا وبريطانيا العظمى أنهما فيما يتعلق بالتجارة في أفغانستان تقران مبدأ المساواة في الحقوق القائمة على المعاهدات وتقران أن تتناول التجارة الروسية والتجار الروسيين جميع التسهيلات المحولة فعلا والتي تحول في المستقبل للتجار الإنجليز أو الهنود الإنجليز . فاذا اقتضى تطور المعاملات التجارية فيما بعد تعيين مندوبين تجاريين فتنفق الحكومتان إذ ذاك على اجراءات معينة تراعى فيها حقوق الأمير السامية

- ٥ -

لا يسري مفعول هذه النصوص إلا بعد أن تبلغ حكومة بريطانيا العظمى الحكومة الروسية موافقة الأمير على الشروط الواردة آنفاً

.....

تحريراً في بطرسبورغ من نسختين في ١٨ و ٣١ أغسطس ١٩٠٧
(توقيع) ايزفلسكي (توقيع) نيكولسن

١٦

الاتفاق الألماني الفرنسي المراكشي

المؤرخ في ٩ فبراير ١٩٠٩

انه بناء على رغبة الحكومة الألمانية الامبراطورية وحكومة الجمهورية الفرنسية في تسهيل تنفيذ معاهدة الجزيرة قد اتفقتا على تعيين الموقف الذي تتخذانه حيال نصوص تلك المعاهدة تجنباً لاسباب سوء التفاهم في المستقبل .
لذلك تعلن

حكومة الجمهورية الفرنسية التي لا تنوي الاقتتات على الدولة الشريفة أو استقلالها والمصممة على المحافظة على المساواة في الحقوق الاقتصادية وألا تعرقل تبعاً لذلك المصالح الألمانية التجارية والصناعية .

والحكومة الألمانية الامبراطورية التي لا تبغي في مراكش غير المصالح الاقتصادية والتي تسلم بأن مصالح فرنسا السياسية الخاصة في تلك البلاد مترتبة ارتباطاً وثيقاً بالعمل على إقرار النظام والسلام الداخلي فيها والمصممة على ألا تعرقل هذه المصالح

أنهما لاتتخذان أو تعضدان اجراءات ترمي الى الحصول على امتياز اقتصادي لمصلحتها أو لمصلحة دولة أخرى ، وأنهما تحاولان تخصيص رعاياهما للأعمال التي يستطيعون القيام بها .

تحريراً في برلين في ٩ فبراير ١٩٠٩

(توقيع) فون شين (توقيع) جيل كيمون

١٣

اتفاق راكوبيجي بين روسيا وايطاليا

المؤرخ في ٢٤ اكتوبر ١٩٠٩

- ١ - تعنى روسيا وايطاليا بصفة خاصة بالمحافظة على الحالة الراهنة في البلقان
- ٢ - في كل الحالات التي قد تطرأ في البلقان يجب عليهما فيما يتعلق بتطور دول البلقان أن تصرا على اتباع مبدأ القوميات مع استبعاد كل سيادة أجنبية
- ٣ - ينبغي عليهما في الاعمال التي تشتركان فيها أن تحولا دون وقوع كل مامن شأنه أن يتعارض مع الاغراض السابقة . ومعنى « العمل المشترك » العمل الدبلوماسيكي . وكل تدخل آخر في الاحوال الطارئة يحفظ تقرير الخطة فيه لتفاهم تال
- ٤ - إذا أرادت روسيا وايطاليا أن تعقدا فيما يتعلق بالشرق الاوروي معاهدات مع دولة ثالثة غير المعاهدات القائمة بالفعل فلا يجوز لاية من الدولتين أن تفعل ذلك الا باشتراك الاخرى معها في نفس الوقت
- ٥ - تتعهد ايطاليا وروسيا بالنظر بعين العطف الى المصالح الروسية في مسألة المضايق والمصالح الايطالية في طرابلس وبرقة

١٤

المعاهدة الألمانية الروسية عن فارس

مؤرخه في ١٩ أغسطس سنة ١٩١١

في ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ وقم في بطرسبرغ الكونت فون بورتاليس
سفير ألمانيا والمسيو نيراتوف وزير الخارجية الروسية بالنيابة الاتفاق
الآتى وهو:

عملاً بالمبدأ التفاضى بان تتمتع تجارة الامم جميعاً في فارس بمحقوق متساوية
ونظراً إلى أن للروسيا في تلك البلاد مصالح خاصة في حين لا تبغى ألمانيا فيها إلا
أغراضاً تجارية فقط فقد اتفقت الحكومتان الألمانية والروسية على النقط
الآتية وهي:

المادة (١)

تعلم حكومة ألمانيا الامبراطورية أنها لا تحذوها أية نية في أن تطالب
لنفسها شمالاً خط يمتد من قصري - شيرين ماراً باصفهان ويزد وخواخو حتى
يصل الى الحدود الافغانية تحت خط عرض خازيق - امتيازات خاصة بالسكك
الحديدية أو الطرق أو الملاحة أو التلغرافات ، أو توريد طلبات متعلقة بذلك
من جانب الرطايا الالمان أو الاجانب .

المادة (٢)

ان الحكومة الروسية التى تنوى الحصول من الحكومة الفارسية على
امتياز بانشاء شبكة من السكك الحديدية في شمال فارس تتعهد من جانبها بأن
محصل فيما تحصل عليه على امتياز بانشاء سكة ينبغى أن تبدأ من طهران وتنتهى
عند خاتقين وذلك ليربط شبكة السكك الحديدية على الحدود التركية الفارسية
بخط صديجه - خاتقين بمجرد الانتهاء من مد هذا الفرع لسكة قونية - بغداد

الحديدية. ويجب بعد الحصول على الامتياز أن يبدأ العمل في الخط الحديدي
الآنف الذكر بعد سنتين على الاكثر من الفراغ من مدفوع صديجه خاتقين
وأن ينتهي في خلال أربع سنوات. وتحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق
تهيئة الخط الذي تسير فيه السكة المعنية بهذا الكلام عن أن تراعي في ذلك
رغبات الحكومة الألمانية وتستشجع كلتا الحكومتين النقل الدولي على خطي
خاتقين — طهران وخاتقين بغداد وتتجنبان كل اجراء يعوق هذا النقل
كفرض عوائد مرور أو ضرائب فاذا لم يبدأ العمل في خط خاتقين طهران
بعد سنتين من فراغ فرع صديجه — خاتقين فتبلغ الحكومة الروسية
الحكومة الألمانية انها مستغنية عن امتياز الخط الاخير. وعندئذ تكون
الحكومة الألمانية الحرة في طلب هذا الامتياز لنفسها.

المادة (٣)

تنويه بالاهمية العامة التي ينطوي عليها تحقيق سكة حديد بغداد الحديدية
بالنسبة للتجارة الدولية تتعهد الحكومة الروسية بأن لا تتخذ اجراءات من
شأنها أن تعوق انشاء هذه السكة أو تمنع من اشتراك رؤوس الاموال الاجنبية
في مشروعها ، وذلك على شريطة أن لا تتحمل روسيا في سبيل ذلك أية
تضحيات مالية كانت أو اقتصادية .

المادة (٤)

تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق التنازل لاية جماعة مالية أجنبية
تختارها هي عن انشاء وملا السكة الحديدية المراد انشاءها بين شبكتها الحديدية في
غارس وخط صديجه — خاتقين ، بدل قيامها هي بذلك الانشاء .

المادة (٥)

تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق الاشتراك في العمل بالصورة التي

مرغب فيها على ألا يكون لهذا دخل ما في كيفية انشاء الخط المعنى بهذا الكلام
كما تحتفظ لنفسها بحق امتلاك الخط في مقابل دفع النفقات التي يكون المنشيء
قد صرفها في الواقع . ويتمهد الطرفان الساميان المتعاقدان فوق ذلك بأن
يشاطر أحدهما الآخر التعريفات أو مساواها من الامتيازات التي يحصل عليها
أي منهما فيما يتعلق بهذا الخط

ويسرى على كل حال ما تضمنه هذا الاتفاق من ترتيبات أخرى .

١٥

المعاهدة البلغارية الصربية

المؤرخة في ٢٩ فبراير ١٩١٢

ان جلالة فرديناند الاول قيصر بلغاريا و جلالة بطرس الاول ملك صربيا محدودها الايمان باشتراك مصالح دولتيهما وشعبيهما الاخوين البلغاريين والصربيين وتقال مصائرها ، وتدفعهما الرغبة والتصميم على صيانة هذه المصالح والسمل على تنميتها بكل قواهما ، قد اتفقا على ما يلي :

المادة (١)

أن قيصرية بلغاريا ومملكة صربيا تضمن كل منهما للآخرى استقلال دولتها وسلامة أراضيها . وهما تتعهدان بأن تبادر كل منهما الى معونة لآخرى بكل قواها بلا شرط أو قيد اذا اعتدت عليها دولة أو دول .

المادة (٢)

يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين بأن يؤيد كل منهما الآخر بكل قوام إذا حاولت إحدى الدول العظمى ولو إلى أجل انزاع منطقة من المناطق البلقانية الواقعة تحت السيادة التركية في الوقت الحاضر لنفسها أو احتلالها أو شغلها بجنود ، فاعتبرت إحدى الدولتين هذا العمل مضرًا بمصالحها الحيوية أو باهتًا على الحرب.

المادة (٣)

تتعهد كلتا الدولتين المتعاقدين بأن لا تعقدتا سلاحًا إلا معًا وبعد تفاهم

سابق .

المادة (٤)

لكي يكون تنفيذ هذه المعاهدة على أتم صورة وأولها بالعرض ستعقد

اتفاقية عسكرية يعنى فيها باثبات كل ما يجب أن يتفق عليه في شأن للعلاقة التي تكون بين القيادات العليا في وقت السلم فيما يتعلق بالتنظيم العسكري والتجنيد والتعبئة ، كذلك كل ما يذكر عن الاستعدادات الحربية وحالة الحرب وإدارتها بنجاح . وهذه الاتفاقية العسكرية ستكون بمثابة جزء لا يتجزأ من المعاهدة الحالية . وسيؤخذ في وضعها بعد توقيع هذه المعاهدة بخمسة عشر يوماً على الأكثر على أن تكون جاهزة بعد شهرين على أبعد تقدير

المادة (٥)

تبقى المعاهدة الحالية والاتفاقية العسكرية الآتية الذكر ساري المفعول من يوم توقيعهما الى ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ بما في ذلك هذا اليوم . ويمكن مدها مهلة أخرى ولكن فقط بعد تفاهم تكميلي يؤكد هذه الطرفين المتعاقدان . فإذا كان أحد الطرفين في يوم انتهاء المعاهدة في حرب أو في حالة تكون الحرب سببها بقيت المعاهدة والاتفاقية العسكرية نافذة في المفعول إلى أن يمقد الصلح ويعني المركز الذي تكون الحرب قد خلقته .

المادة (٦)

المادة (٧)

تحريراً في صوفيا في ٢٩ فبراير سنة ١٩١٢

ملحق سرى

للمعاهدة البلغارية الصربية السابقة

(١)

إذا حدثت في تركيا قلاقل داخلية وكانت تهدد مصالح الطرفين المتعاقدين حكومة وشعباً أو مصالح أى منهما ، أو في حالة ما إذا تزعزعت الحالة الراهنة في شبه جزيرة البلقان من جراء نشوء متاعب لتركيا في الداخل أو في الخارج ، قدم الطرف الذي يقتنع قبلاً بضرورة التدخل المسلح اقتراحاً مسبباً بما يرتئيه الى الطرف الآخر الذي يكون عليه أن يتبادل والطرف الاول الرأي فيه ، فإذا اختلف معه وجب أن يجيبه جواباً منفصلاً . أما إذا اتفقا على عمل مسلح فيجب أن يبلغا أسره الى الروسية فإذا لم تعترض عليه هذه ، أخذ الطرفان المتعاقبان في تنفيذ الاجراءات الحربية التي يتفق عليها بخدوهما في كل شيء الشعوب بتاسكهما تاملين على صيانة مصالحهما المشتركة . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على الروسية للفصل فيها مع العلم بأن حكمها يربط الطرفين المتعاقدين . فإذا لم تود الروسية إبداء رأيها وترتب على ذلك عدم تفاهم الطرفين المتعاقدين ، ثم رأى الطرف المصمم على التدخل المسلح أن يقاتل تركيا على الرغم من ذلك ، فانه يكون على الطرف الآخر أن يلتزم حيال حليفه الحياد مع العطف ، إلا إذا دخلت دولة ثالثة الحرب في جانب تركيا ، فعندئذ يجب أن يعين هذا الطرف جيشه طبقاً لما تنص عليه الاتفاقية العسكرية ، وأن يبادر الى مساعدة حليفه بكل قواه .

(٢)

تدير هيئة مشتركة من سلطات الطرفين المتعاقبين المنطقة المنصوص عنها

في الاجراءات المشتركة المذكورة في المادتين ١ و ٢ من المعاهدة والمادة ١ من هذا الملحق السرى ، وتضمنى هذه المنطقة بمجرد عودة السلام بحيث لا تتجاوز فترة ما بعد العودة ثلاثة أشهر — طبقاً للقواعد الآتية :

تعترف صربيا بحقوق بلغاريا في المنطقة السكائنة شرقى رودوب ونهر سترومه ، وتعترف بلغاريا بحقوق صربيا في المنطقة السكائنة في شمال شاربلانينا وغربها . (وبلى ذلك تفصيلات أخرى عن تحديد المناطق المشتركة فيها مصالح الفريقين مما لا يهيم القارىء كثيراً — المترجم) .

(٣)

يقدم الطرفان المتعاقدان معاً صورة من المعاهدة مع هذا الملحق السرى وكذلك الاتفاقية العسكرية الى الحكومة القيصرية الروسية ويرجوانها الاطلاع عليها واتخاذ موقف مشرب بالمعطف حيال الاغراض الواردة فيها ثم يرجوان القيصر في أن يتنازل جلالته فيقبل المهمة التي تتقدم اليه والى حكومته بها هذه المعاهدة ويتفضل بالموافقة عليها .

(٤)

كل خلاف ينشأ عند تفسير أية مادة من هذه المعاهدة والملحق السرى والاتفاقية العسكرية وتنفيذها يكون الفصل النهائي فيه لروسيا بمجرد اعلان هذا الطرف أو ذاك استحالة الوصول الى اتفاق بالمفاوضات المباشرة .

(٥)

لا تنشر مادة من هذه المعاهدة السرية أو تبلغ الى دولة أخرى دون تفاهم سابق بين الطرفين المتعاقدين وموافقه روسيا .

تحريراً في بلغراد في ٢٩ فبراير ١٩١٧

الاتفاقية العسكرية بين بلغاريا وصربيا

مؤرخة في ٢٩ أغسطس ١٩١٢

سري جداً

المادة (١)

تتعهد مملكتنا صربيا وبلغاريا فيما يتعلق بالحالات الواردة في المادتين الأولى والثانية من معاهدة التحالف وفي المادة الأولى من الملحق السري للمعاهدة المذكورة، بأن تقدم كل منهما الأخرى يد المساعدة فتقدم بلغاريا قوة حربية لا تقل عن ٢٠٠.٠٠٠ وتقدم صربيا ١٥٠.٠٠٠ تدرج على الأعمال الحربية على حدود الدولة المعنية وخارج منطقتها .

.....
.....

المادة (٢)

تتعهد صربيا في حالة ما إذا هاجمت رومانيا بلغاريا أن تعان الحرب في الحال على رومانيا وأن ترسل ضدها قوة من جنودها لا تقل عن ١٠٠.٠٠٠ رجل إما الي الطونة الاوسط وإما الي ميدان القتال في دبروجه .

وتتعهد صربيا في حالة ما اذا هاجمت تركيا بلغاريا بأن تفزو الاراضي التركية وأن ترسل الي ميدان القتال على نهر الوارداو قوة من جنودها المعبئة لا تقل عن ١٠٠.٠٠٠

فاذا كانت صربيا مشتبكة حينئذ مع دولة أخرى في قتال (وحدتها أو مع بلغاريا) فتكون مكلفة بابتعاث ما تيسر من الجنود ضد رومانيا أو تركيا .

المادة (٣)

تتعهد بلغاريا في حالة ما اذا هاجمت النمسا والمجر صربيا بأن تمان الحرب في الحال على النمسا والمجر وأن ترسل الى الاراضى الصربية قوة من جنودها لا تقل عن ٢٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠٠ تحارب النمسا والمجر بالاشتراك مع الجيش الصربي هجوماً ودفاعاً .

وهذه التعهدات من جانب بلغاريا لمصلحة صربيا تبقى أيضاً نافذة المفعول في حالة ما اذا ادخلت النمسا والمجر بالاتفاق مع تركيا أو بدون هذا الاتفاق جنوداً الى سنجق نوفي بازار بأية حجة كانت فاضطرت صربيا بذلك أما الى اعلان الحرب على النمسا والمجر وإما الى ابتعاث جيشها الى السنجق للدفاع عن معالجها هناك فدعا ذلك الى اصطدامها بالنمسا والمجر .

وتتعهد بلغاريا في حالة ما اذا هاجمت تركيا صربيا بأن تزحف في الحال على الاراضى التركية وترسل من جنودها المعبئة طبقاً للمادة الاولى من الاتفاقية الحالية جيشاً لا يقل عن ١٠٠٠٠٠٠ مقاتل الى ميدان الواردار .

وتتعهد بلغاريا في حالة ما اذا هاجمت رومانيا صربيا بأن تهاجم الجيش الروماني بمجرد عبوره للطونة ودخوله في الاراضى الصربية ، كما تتعهد بمساعدة صربيا بكل ما يسعها من الجنود اذا كانت — أى بلغاريا — مشتبكة بالفعل في حرب مع دولة أخرى وحدها أو مع صربيا وفقاً لاحدى الحالات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة (٤)

يتعهد كل من الطرفين المتحالفين في حالة ما اذا أعلن كلاهما الحرب على تركيا بناء على الاتفاق الآنف الذكر بأن يرسل من القوة المعبئة طبقاً للمادة الاولى من هذه الاتفاقية جيشاً مؤلفاً من ١٠٠٠٠٠٠ مقاتل على الاقل الى ميدان الواردار ما لم تكن هنالك اتفاقات خاصة تتعلق بذلك .

المادة (٥)

إذا أعلن أحد الطرفين المتعاقدين الحرب على دولة ثالثة دون تفاهم أو اتفاق سابق مع الطرف الآخر فيكون الطرف الآخر في حل من التعهدات الواردة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية . لكنه في خلال الحرب يكون عليه التزام الحياد المشرب بروح الصداقة وأن يعيىء في الحال جيشاً من ٥٠.٠٠٠ رجل على الأقل ليتمتع لحليفه على قدر الامكان أن يتحرك في شيء من الحرية .

المادة (٦)

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين بدون تبليغ أو اتفاق سابق مع الطرف الآخر أن يعقد مع الخصم هدنة تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة . — وليس للطرفين المتعاقدين أن يدخلوا في مفاوضات صلح أو يعقدا معاهدة صلح الا بعد أن يتفاهما على ذلك

المادتان (٧) و (٨)

(تتناولان الترتيبات المتعلقة بالقيادة مما لاجابة الى إثباته - المترجم)

المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣

(تتعلق بشؤون ثانوية خاصة بتموين الجيشين ونقل الجرحى والمرضى

وبأشياء أخرى ضربنا صنفها عن إيرادها - المترجم)

المادة (١٤)

يسري مفعول هذه الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها ويظل نافذاً الى أن

انتهى مدة معاهدة التحالف التي تعتبر هذه الاتفاقية جزءاً منها لا يتجزأ .

تحريراً في بلغراد وصوفيا في ٢٩ أغسطس ١٩١٢

(توقيعات)	(توقيعات)
الملك فرديناند	الملك بطرس
جيشوف	ميلانوفتش
الجنرال فتشيف	الجنرال بوتك

١٦

الاتفاقية البحرية

بين روسيا وفرنسا

سري

المادة الاولى — تعمل قوات فرنسا وروسيا البحرية معا في كل الحالات التي تنص فيها المحالفة على تعاون الجيوش البرية وتحتمه .

المادة الثانية — يستمد للعمل المشترك بين القوات البحرية ويكون هذا الاستعداد له في وقت السلم

ولهذا ينحول رئيسا اركان حرب البحريتين من الآن أن يتخابرا أحدهما مع الآخر ويتبادلا الانباء ويدرسا كافة الاحتمالات الحربية وينفقا على جميع الخطط العسكرية

المادة الثالثة — يتشاور رئيسا أركان حرب البحريتين شخصيا مرة في السنة على الأقل ويتبثان تشاورهما في محاضر

المادة الرابعة — يكون حكم هذه الاتفاقية من حيث مدتها وانتهائها وكمثال أمرها حكم الاتفاقية العسكرية المؤرخة في ١٧ اغسطس ١٨٩٢ والمعاهدات الناجمة عنها

باريس في ١٦ يولييه ١٩١٢

رئيس أركان حرب البحرية الفرنسية

(توقيع) البرنس ليفن

وزير البحرية

(توقيع) ج. جريجوروفتش

رئيس أركان حرب البحرية الفرنسية

(توقيع) أوبرت

وزير البحرية

(توقيع) م. دلكاسيه

١٧

مكاتبة بين غراي وكبون

من السير أودارد غراي إلى المسيو كبون سفير فرنسا في لندن

وزارة الخارجية في ٢٢ نوفمبر ١٩١٢

عزيزي السفير

في السنوات الأخيرة كان الخبراء الفرنسيون والبريطانيون في الشؤون البحرية والحربية يشاءون من آن لآخر وقد كان منروضا دائما أن تشاورهم لا يقيدهم في المستقبل حرية أية من الحكومتين في أن يكون لها القول الفصل فيما إذا كانت تمديد المساعدة الحربية إلى الأخرى أم لا وقد اتفقتنا على أن مشاورات الخبراء لا تربط الحكومتين ولا يصبح اعتبارها لازمة لهما بمساعدة احداهما الأخرى في حرب لم تقع بعد وقد لا تقع أبداً. وهكذا يكون مثلما توزيع القوات البحرية الفرنسية والبريطانية في اللحظة المقسومة غير قائم على تعهد بالتعاون في حالة الحرب

ومع ذلك فقد اشرتم إلى أنه قد يكون على اعظم جانب من الأهمية للحكومتين ان تعلما ما إذا كان يصح أن تعتمد كل منهما على معونة الأخرى من الوجهة العسكرية إذا كانت نعمة أسباب وجيهة تدعوها إلى افتراض أن هنالك اعتداء تخشى وقوعه من جانب دولة نالته دون مسوغ

وقد وافقتكم على أنه إذا كان لدى كل من الحكومتين أسباب وجيهة تجعلها تتوقع اعتداء لا مسوغ له من جانب دولة نالته أو حالة تهدد السلام العام فيكون عليها ان تتفاوض مع الأخرى فيما إذا كان ينبغي عليهما أن تمملا معاً على دفع الاعتداء أو المحافظة على السلام، وأي الإجراءات تكونان

على استعداد لاتخاذها معاً في هذه الحالة . فاذا اقتضت هذه الاجراءات عملاً مساعداً نظر في خطط هيئتي أركان الحرب العامة ثم فصلت الحكومتان في مبلغ القدر اللازم لتنفيذها .

ادوارد غراي

من الموسيو كمبون الى السير ادوارد غراي

السفارة الفرنسية في لندن في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٢

عزيزي السير ادوارد

لقد ذكرتموني في كتابكم المؤرخ أمس في ٢٢ نوفمبر بأنه في السنوات الاخيرة كان خبراء فرنسا وبريطانيا المعظمي الحربيون والبحريون يتشاورون من آن لآخر ، وانه كان مفروضاً دائماً أن هذه المشاورات لا تقيد بحال من الاحوال حرية كل من الحكومتين في أن يكون لها في المستقبل الفصل فيما اذا كانت تساعد الاخرى بقوة السلاح . وان هذه المشاورات بين خبراء الطرفين لا تعتبر بمثابة اتفاق يلزم حكومتينا بالتدخل بالفعل في حالات بمينها ولن تعتبر كذلك في المستقبل ، واني أبديت أنه قد يكون على أعظم جانب من الاهمية لسكل من الحكومتين أن تعرف ما اذا كان يسما أن تعتمد على معونة الاخرى من الوجة العسكرية متى كانت لديها أسباب وجيهة تدعوها الى التخوف من اعتداء دولة ثالثة بالامسوغ

وكتابكم يرد على هذه النقطة . وقد خولت أن أثبت أن كلامنا حكومتينا متى ما كانت لديها أسباب جدية تخشى معها وقوع اعتداء من جانب دولة ثالثة

أو حادث يهدد السلام العام، ستباحث الأخرى على الفور في هذه المسألة ابتغاء
تقرير ما إذا كان ينبغي على كلتا الحكومتين أن تعملا متحدتين فإذا ارتأيا ذلك قررتا
الاجراءات التي تكونان على استعداد لاتخاذها . فاذا كانت هذه الاجراءات
تقتضى تدخلا مسلحا نظرت كلتا الحكومتين في خطط هيئتي اركان حربهما
العامتين وفصلت في مبلغ ما يجب تنفيذه من هذه الخطط بول كيون

